بسم الله الرحمن الرحيم

((**حكم بيع المبيع قبل قبضه في الفقه الأسلامي**))

**احمد محمد السعد\***

**خلاصة البحث**

**تقوم بعض المؤسسات المالية في وقتنا الحاضر بمعاملات بيع ، يتم فيها المبيع قبل قبضه ،ويتعرض على هذا الأمر بعض عامة الناس الذين لا يعرفوا الحكم الشرعي في هذه المسألة ، كما يعترض بعض علماء الشريعة الأسلامية على ذلك ، وهذا ليس بجديد. فقد اختلف الفقهاء من قبل في هذه المسألة في ضوء ما ورد من أحاديث . بحثت هذه المسألة ، ووقفت على النصوص واستدلال الفقهاء بها ، ثم ترجح لدى جواز بيع المبيع قبل قبضه إذا كان غير الطعام وغير الأموال الربوية . والقبض بتحقق بالتخلية والتمكين من التصرف ،لذا لا تشترط الحيازة الحسية بصحة بيع المبيع وإنما تشترط التملك فقط وهذا يتحقق بمجرد تمام العقد . وما الحيازة إلى لتحقيق القدره على التسليم .**

**كما أن الفقهاء ربطوا بين الضمان والتصرف ، فإذا ضمن المشتري اشتراه – أي دخل في ضمانه –يجوز له التصرف فيه إذا كان العقد الأول تم صحيحاُ مستوفياُ لأركانه وشروطه . فما تقوم به بعض المصادر الأسلامية ، والمؤسسات المالية الأخرى التي تتعامل ببيع المرابحة للأمر ... من عدم حيازة المبيع ، ولاكنها تكتفي بتمام العقد وشراء البضاعة وإبقائها عند البائع ، صحيح لا يتعارض مع النصوص التي يحتج بها المعارضون . بل ف... من التيسير ورفع الرج عن الناس وتسهيل الحصول على البضاعة لمن يرغب بشرائها .**